

يصدرها بالعربية
موقع بيام الكوردي

هذه النشرة

ملاحظة: تردنا بعض المقالات التي ننشرها من باب احترام حرية الرأي فقط، ولكن لا نتفق أبداً مع أسلوب أصحابها في التعامل مع بعض رموز الحركة السياسية الكوردية أو المعارضة السورية، لذا نأمل الانتباه إلى هذه الناحية من قبل الاخوة والأخوات الذين يرسلوننا...

تعمل من أجل قبول الآخر المختلف
وصون حقه الإنساني في الحرية

الحرية لحسن صالح، معروف ملا أحمد، محمد مصطفى، مشعل التميمي، مصطفى جمعة، مصطفى اسماعيل ومحمد صالح خليل ولسائر معتقلي الرأي القدامى والجدد في سوريا

كلنا عرب .. كلنا اخوان



صلاح بدر الدين

استأثرت مقالتي الموسومة ب " عروبة العراق ضد وحدة العراق " المنشورة في عدد من المواقع والصحف الكردية والعربية باهتمام عدد غير قليل من أصحاب الرأي والاعلاميين بعضهم كان قاسيا موعلا في التعصب الشوفيني والبعض الآخر كان أقل وطأة وأكثر موضوعية ومن بينه والتي أثار انتباهي مقالة الاعلامي السعودي المشرف على قناة العربية الفضائية - عبد الرحمن الراشد - المنشورة في صحيفة الشرق الأوسط في التاسع من أيار - مايو - الجاري تحت عنوان : " هل يمكن احياء القومية ؟ " والتي دارت حول موضوعنا المطروح من دون الاشارة المباشرة الى السجل الدائر حول الحالة العراقية الخاصة التي تناولناها كمثال نموذجي معبر عن الحالة العامة للنظرة العربية السائدة الى الآخر المختلف قوميا وأثنيا في بلدان المنطقة وقبل التصدي النقدي لمضمونها الفكري وتوجهها السياسي وتعبيرها الثقافي أود ايضاح أن كل ما نشر مؤخرا وما سيكتب لاحقا بهذا الشأن ليس بجديد وبما أنه يدور حول علاقات العرب بالشعوب والقوميات التي تتعايش معهم في دول منذ ترسيم الحدود وفرض الخارطة الجغرافية الجديدة بدون ارادة الجميع اثر اتفاقية سايكس - بيكو ونتائج صراعات الدول الاستعمارية وما خلفتها الحربان العالميتان بفعل موازين القوى العسكرية فان المسألة تتسامى الى درجة المبادئ والمواقف الاستراتيجية الكبرى حول خلاص وحرية ومصائر عشرات الملايين من أفراد الأقسام المحرومة والمقموعة والمنسية في الشرق الأوسط موزعة بين عدة دول ومن بينها بلدان تقع فيها المسؤولية المباشرة في ايجاد الحلول على عاتق الأطياف العربية الرسمية والشعبية من ساسة ومثقفين واعلاميين مثل : العراق وسوريا والشمال الافريقي والسودان .

ان مواصلة المناقشات وتبادل الآراء علنا وعبر مختلف المنابر الاعلامية بين نخب الشعوب حول القضايا المختلفة عليها ستثير الطريق وستؤدي الى العودة الى نهج الحوار الثقافي السلمي الشفاف كخيار وحيد للتوصل الى الحقيقة والتمسك بما يجمع ولايفرق من عوامل تاريخية وثقافية وروحية وانسانية والتوافق حول قواعد الشراكة العادلة بالتوازن بين مستحقات الهويات الخاصة في اطار الثوابت الوطنية الجامعة بديلا عن الخيارات العسكرية والحلول الأمنية وسياسات القمع والعنف والاقصاء والابادة التي مورست في أكثر من بلد في العقود الخمسة الأخيرة ضد القوميات والأثنيات والمكونات الأقل عددا ومن

بينها الكرد من جانب حكام وأنظمة الأقوام السائدة والتي لم تجلب سوى الكوارث والآلام والأحقاد العنصرية والفقر والتخلف للجميع وهكذا فإن استمرارية الحوار ومن موقع المختلف وبمنتهى الصراحة والوضوح ستكون ذات قيمة ثقافية مفيدة وقد تشكل منطلقاً لتوسيع النقاش مستقبلاً بين المثقفين من الكرد والعرب والقوميات الأخرى فبالأمس القريب حاولنا إجراء تقييم نقدي ومناقشة لما جاء في تصريح وزير خارجية تركيا السيد - د أحمد داود أوغلو - بصحيفة الحياة من تطور هائل في موقف النخبة التركية الحاكمة بشأن الكرد والقضية الكردية وسجلنا ذلك الاختراق في مجالين : سياسي عندما تم الاعتراف باقليم كردستان العراق الفدرالي رسمياً للمرة الأولى في تاريخ تركيا الرسمية وتاريخي لدى قبول كرد الشرق الأوسط كمكون رئيسي رابع يستحق حل مشاكله بعد المكونات العربية والتركية والفارسية وأدرجنا كل ذلك في مصاف الأحداث الكبرى واعتبرنا أن " داود أوغلو يهزم أتاتورك " .

تناول السيد الراشد الموضوع من زاوية أخرى بطرح التساؤل الاشكالي التالي حول الفكر القومي العربي : " ثم أي قومية نريد؟ ناصرية أم بعثية أم قومية خاصة مثل القومية السورية في بلدان الشام ؟ " معتبراً أن " كل من عاصر واحدة من الأيديولوجيات الشعبية، من قومية إلى شيوعية أو إسلامية، هي أنها رفعت كشعارات بغرض الإمسك بالحكم.. حيث قومية عبد الناصر كانت مرتبطة بشخصه أما البعث، فقد زكمت أفعاله السيئة والشريعة في العراق أنوف العرب في كل مكان بجرائم تقشعر لها الأبدان أما الشيوعية العربية، فقد كانت دخيلة ومرفوضة والآن عصر الإسلاميين الذي رفعوا شعار «قال الله وقال الرسول» لكنهم لم يختلوا كثيراً عن القوميين والبعثيين والشويعيين، سنة كانوا في غزة، أو شيعة في الضاحية، أو جماعات معارضة في كهوف أفغانستان.. الهدف هو السلطة .. " ثم لا يلبث أن يعود مستدركا " بالقول إن فكرة القومية العربية تبقى جذابة، بعد ترميمها. فلا تعني العرق العربي، لأن جزءاً من «العرب» ليسوا عرباً، بل بربر وكرد وتركماني وقبائل أفريقية .. " وفي الختام يستنتج " الفكرة البسيطة تقوم على وطنية عربية واسعة بلا شوفينية أو عصبية عمياء، تقدم مصالح الجماعة.. تستفيد من الرابطة المكانية واللغوية والمصالح المتعددة المشتركة.. "

قد يتفق الكثيرون مع النظرة التقييمية للكاتب حول المدارس الفكرية القومية العربية العلمانية منها والدينية بالرغم من انطلاقة من تصورات ذاتية مسبقة وميله الواضح بشكل غير مباشر - وهذا من حقه - لتفضيل نهج بلده المملكة العربية السعودية حيال الشأن القومي خاصة وقد خاضت القيادة السعودية كطرف عربي ذي شأن مواجهات سياسية وفكرية كانت حامية في بعض المراحل مع مراكز المدارس الأخرى من ناصرية وبعثية واخوانية وبن لادانية وشيعة ناهيك عن الشيوعية منذ قيامها وحتى الآن والمأخذ هنا أنه لم يفصح ولو قليلاً عن منطلقات قيادة المملكة وأهدافها وبرنامجه حول المستقبل بخصوص العرب والأقوام الأخرى من غير العرب والمأخذ الآخر الأهم والأكثر ارتباطاً بموضوعنا هو تحاشي الكاتب في الاقتراب من سرد مواقف تلك المدارس - القومية - من قضية الأقوام غير العربية وفشلها في إيجاد حلول سلمية إنسانية ديموقراطية للمسائلتين الوطنية والقومية المتشابكتين وتجاهل الجرائم التي ارتكبت بحق القوميات الأخرى خاصة بحق الكرد وبالأخص في العراق وسوريا. ومما خيب الآمال أكثر الاستنتاج الختامي المتناقض مع مقدمته الذي توصل إليه الكاتب والاعلامي - عبد الرحمن الراشد - المعروف بالاعتدال والاعتزان عندما - فسر الماء بعد الجهد بالماء - وعاد الى المربع الأول لدى قوله بأن " الوطنية العربية " هي الحل بعد ترميمها - كيف ؟ - ولاتعني العرق العربي لأن جزءاً من العرب ليسوا عرباً بل بربر وكرد وتركماني وقبائل أفريقية لكأن الكاتب يبقى في إطار الشكل وليس المضمون عندما يدعو الى تغيير الألفاظ وممارسة تكتيك كلامي مع " عرب ليسوا عرباً " من دون التطرق ولو اشارة الى تاريخ وحقوق ومصير هؤلاء وهوياتهم الثقافية وطموحاتهم وقبل كل شيء معاناتهم ومن الخطأ الكبير اعتبار هذه الأقوام من - العرب المستعربة - وهي شعوب من السكان الأصليين لها ثقافتها الخاصة وتتكلم بلغاتها الى جانب العربية وصمدت أمام محاولات صهرها واذابتها وتغيير قومياتها بالقوة مئات السنين ان لم نقل أكثر وبعضها يقيم في مناطقها وبلدانها قبل الهجرة العربية - الإسلامية نحو الشمال . لقد ذكرتني اطروحة الكاتب حول اعتبار البربر والكرد والتركماني وماسماها قبائل أفريقية والأصح قوميات وأثنيات أفريقية بعرب من أصول غير عربية بحديث مطول جرى بمحض الصدفة خلال احدي المجالس الوطنية الفلسطينية وفي بهو الفندق الذي تقيم فيه عشرات الوفود الأجنبية والعربية وأمام أنظار بعضها وعلى مسمع الراحل - الفقيه البصري - الذي تابع الحوار وأصدقاء سوريين ولبنانيين وفلسطينيين وأردنيين يبني وكنت أترأس الوفد الكردي من جهة وبين رئيس الوفد العراقي الذي كان عضواً بالقيادة القومية لحزب البعث وبمبادرة منه حيث توسع النقاش واحتد حول حقوق شعب كردستان العراق والانتهاكات التي يتعرض لها وبعد أخذ ورد ورفض وقبول اضطر محاورني أمام أنظار الشهود - الذي ترك حزبه مبكراً واصبح رجل أعمال كما سمعت من أوساط المعارضة العراقية حينذاك - الى الاعتراف ببعض الحقائق والتسليم بحقوق الكرد القومية لينتهي الى القول أمام دهشة واستغراب واستياء الحاضرين: "كلنا عرب كلنا اخوان".



الدولة الوطنية

بناؤها - مقومات استمراريتها

تيار المستقبل الكوردي في سوريا (قرنفلة المناضل مشعل التمو)

إن المجتمعات التي تحاول بناء مؤسساتها الموضوعية اعتماداً على البنية المجتمعية الموجودة ضمنها، تسعى بكل السبل لمواجهة التحديات التي تعيق ذلك، معتبرة إن الحلول موجودة داخل المجتمع نفسه، فتتضاعف التحديات، وخاصة في المجتمعات الشرق أوسطية، حيث الأزمات السياسية المتراكمة، والجهل الموروث، والثقافة المبنية بالشكل الخاص الذي قد (عزل) عن العالم الخارجي في الآونة الأخيرة، بحجة الحفاظ على نقاتها، مما يرغمها على إعادة مناقشة الأسس والمبادئ العامة والمفاهيم من جديد، لكن ربما دون تجديد، وهذه المجتمعات (الشرق أوسطية) عموماً، تعاني من أزمة في بناء مشروع أو مؤسسة الدولة، بل لا يزال بعضها لم يتم الاتفاق بين قطاعاتها حول مجرد شكلها الخارجي، وهيكلها الفيزيقي و حدودها الإقليمية (العراق - لبنان - ...)

قبل الدخول في حيثيات الدولة الوطنية، وتحويلها إلى الدولة الديمقراطية لا بد من الاتفاق على تعريف الدولة بمفهومها الثقافي، الذي شكل جدلاً في الأوساط السياسية والثقافية؛ حيث يرى بعض المفكرين أن عدم استقرار كثير من الحكومات في البلدان النامية هو نتيجة عدم تحديد مجتمعاتها لمفهوم الدولة والأسس والأنماط المعيارية (أخلاقياً وتنفيذياً) التي تحكم المجتمع، حيث لا يزال الصراع مستمراً لتحديد هذه الأسس. ويرجع البعض ذلك إلى أنه بعد الاستعمار انبعثت الدولة في كثير من مناطق العالم الثالث كمفهوم قانوني لها شرعية دولية، رغم عدم توافر العوامل الاجتماعية والتنظيمية والاقتصادية التي تتطلب نشوء دولة حقيقية واقعة، أما في البلدان التي اعتمدت الشرائع الإسلامية دستوراً فقد جاءت فكرة الدولة فيها كفكرة إيديولوجية وليس مشروعاً نهضوياً حقيقياً، مما شكل خلطاً بين مفهومي الخلافة الإسلامية والدولة الوطنية الحديثة وكأنها مفهوم واحد (الأيوبي، غليون....) بينما في الغرب مثلاً، نشأت الدول ككيانات اجتماعية اقتصادية سياسية عسكرية ثم حاولت أن تحصل على اعتراف قانوني يشرع وجودها.. بالإضافة إلى أنهم ميزوا بين المفاهيم الدولة، الأمة، والحكومة.....

فتعريف الدولة بالاعتماد الجزئي على ما سبق هو، كيان سياسي وإطار تنظيمي يوحد المجتمع، وموضع السيادة فيه، وتملك سلطة إصدار القوانين والسيطرة على وسائل الإكراه وتأمين السلم الداخلي والأمن من العدوان الخارجي. وتتفاوت تعريفات الدولة في الفكر السياسي الغربي، عن هذا التعريف التقليدي. وأهم التحديات لهذا المفهوم هو الطرح الماركسي الذي يرى أن الدولة والمجتمع شيء واحد، حيث الدولة تعبير سياسي لسيطرة طبقة اجتماعية معينة، وأن الدولة الرأسمالية الحديثة هي امتداد للطبقة البرجوازية الغنية تمثل مصالحها وتضع لها قوانين وتشريعات. والدولة لدى الماركسيين هي أعلى تعبير سياسي عن الرأسمالية كمنطق إنتاج. وقد عبر عنها الجباعي وبالمفهوم ذاته لكن بأسلوب آخر بأنها (أي الدولة) الفكرة الأخلاقية المتحققة بالفعل؛ فهي الروح الأخلاقي من حيث هو إرادة جوهرية تتجلى وتظهر وتعرف وتفكر في ذاتها، وتتجز ما تعرف بقدر ما تعرف. توجد الدولة، على نحو مباشر، بالعرف والقانون؛ وعلى نحو غير مباشر في الوعي الذاتي للفرد ومعرفته ونشاطه، في حين أن الوعي الذاتي، بفضل ميله تجاه الدولة، يجد فيها، بوصفها ماهيتها وغاية نشاطه ومحصلته، حريته الجوهرية".

وقد يبدو تعريف الدولة أو تحديد ماهيتها، على هذا النحو، الذي يذهب إليه الفيلسوف الألماني هيغل، مستهجنًا، عندنا، وغير مفهوم، وموسوماً بالمثالية؛ لأن جميع اليساريين والتقدميين والذين تعلموا في المدرسة السوفييتية أن هيغل فيلسوف مثالي، ومن ثم فإن فلسفته وأفكاره من سقط المتاع، لا تنفع "الثوريين" في قليل أو كثير. ولا سيما أن أكثرهم لا يزال يتشبث بالتعريف الاختزالي، المنسوب إلى ماركس، أن الدولة "أداة قهر طبقية"، وبأفكار فريدريك إنجلز، التي بسطها في كتاب "أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة"، الذي استند فيه على أنتروبولوجيا مورغان، يوم كان هذا العلم في بداياته الأولى، وتوصل فيها إلى النتيجة ذاتها. في حين يجمع النقاد على أن جميع التيارات الفلسفية ما قبل الهيغلية صبت في فلسفة هيغل، وجميع التيارات الفلسفية الحديثة انطلقت منها، ولا سيما الماركسية. ومن يقرأ عمل ماركس المهم في موضوع الدولة "نقد فلسفة الحق عند هيغل"، فضلاً عن أعمال الشباب الأخرى، سيلاحظ الاتفاق بين هذين العلمين الأكثر شهرة في تاريخ الفلسفة الحديثة في موضوع الدولة. فقد عرف ماركس الدولة بأنها "تجريد المجتمع المدني وتجريد كل فرد من أفرادها"، وبأنها "تحديد ذاتي للشعب".

ومهما يكن من الأمر فيمكن تلخيص بعض المفاهيم عن الدولة وخاصة أننا لم نعش تجربة الدولة الحديثة إلا لماماً (مع أن الدولة الحديثة، الدولة الوطنية أو القومية، ولا فرق بينها، هي الظاهرة الأبرز على الصعيد العالمي، ما يشير إلى مدى تأخرنا عن جميع الشعوب والأمم التي تعيش تجربة الدولة)، وليس في ثقافتنا ما يفيد في هذا الموضوع من قريب أو بعيد، سوى السياسة السلطانية والآداب السلطانية، مما يتعلق بميدانين: الحرب والمال، ويؤدي معنيين: الغلبة والتناوب. الغلبة في الحرب تؤدي إلى الاستيلاء على المال والاستقلال به، لكن الحرب سجال، ولا دوام لسلطة جماعة واحدة، لا بد أن تضعف وأن تخلفها جماعة أخرى. وما تحليلات ابن خلدون المنتشرة إلا تعيينات لفكرة القهر والاستئثار من جهة، وفكرة التداول من جهة أخرى، وليس لدينا من ثم سوى أدلوجة عن الدولة، و"أدلوجة الدولة تسبق نظرية الدولة". ولكننا لا نزال في أدلوجة الدولة، ولدينا تصورات وهمية مئة بالمئة 43 عن "دولة قومية"، وعن دولة إسلامية تستعيد ألق الخلافة الإسلامية، الراشدية ونصارتها، وعن دولة اشتراكية تقوم على دكتاتورية البروليتاريا الثورية، وتقضي على البرجوازية وعلى استغلال الإنسان للإنسان.

مراوحتنا المزمّنة، في زمانية أدلوجة الدولة، أو يوتوبيا الدولة، وعجزنا المزمّن عن الانتقال إلى نظرية الدولة والتساؤل عن أصلها وماهيتها وبنيتها ووظيفتها ينمان على جهلنا ما هي الدولة، وعلى نفورنا من الدولة القائمة بالفعل، هنا والآن، منذ قيامها، لأسباب شتى، يتعلق بعضها بظروف نشونها أو إنشائها. وينمان أيضاً على عدم اعترافنا بها، وعدم منحها أي مشروعية سياسية وأخلاقية، وحذفها إلى دائرة المعيب التفكير فيه، لأنها دولة قطرية، بل دولية، "قطرية" هزيلة وذميمة حيث نحاول إخفاءها دوماً خلف ستار إنتاجها من قبل المؤامرات الغربية على الأمم الشرقية (اتفاقية سايكس بيكو). وعلى تعلقتنا ثقافياً وروحياً بمثال دولة متخيلة، بل وهمية، كذلك التي كانت لنا ذات يوم، مع أن "ما هو عقلي متحقق بالفعل، وما هو متحقق بالفعل عقلي. عند هذا الاقتناع يلتقي الإنسان البسيط والفيلسوف، ومنه تبدأ الفلسفة دراستها لعالم الروح ولعالم الطبيعة على حد سواء. ولو كان التفكير أو العاطفة أو أي صورة شئت من صور الوعي الذاتي تنظر إلى الحاضر على أنه شيء باطل، وتسعى إلى تجاوزه بمنظار حكمة أعلى (من حكمة العقل ذاته) فإنها تجد نفسها في فراغ، ولأنها لا تكون موجودة بالفعل إلا في الحاضر فحسب، فإنها هي نفسها مجرد عبث باطل. (الحاضر، عندنا، ابن زنا ذميم وغير معترف به، لذلك تجدنا في غالبتنا معنيين في ازدياد الدولة القائمة بالفعل وفي ازدياد القانون، وغير مبالين بضرورة الإصلاح السياسي، ومنحازين إلى المشاريع المعادية للدولة صراحة أو ضمناً، كمشاريع الجماعات الإرهابية التي تسمى نفسها ويسمىها معظمنا مقاومة إسلامية، أو المشاريع القومية ذات المضمون العرقي والمذهبي، أو المشاريع المذهبية أو الطبقية، التي تنم جميعها على ولعنا بالاستبداد). نقول ذلك اليوم، لأننا نعتقد أن الدولة الدستورية الحديثة، ونميل إلى تسميتها الدولة الوطنية هي المخرج الضروري والوحيد من عالم الاستبداد، و إذا كنا نسعى لبناء مستقبل ذو أفق مفتوحة، و نوليها ما يستحق من الأهمية نسعى بكل جهد خلفها وهي الدولة الليبرالية الحديثة والتي هي العقد الاجتماعي (دولة القانون والمؤسسات) وحقوق المواطن.. فهي سلطة عامة منفصلة عن الحاكم والمحكوم، تمثل أعلى السلطات السياسية. وبتلخيص مفهوم الدولة الحديث نجد أنها تتميز كمفهوم مجرد (غير شخصي) مستقل عن المجتمع بتقسيماته الطبقية والطائفية، وباستثناء الانتخابات التي تمثل صلة بين الدولة والمجتمع، فإن الأولى ترتفع فوق المجتمع على قاعدة قانونية موضوعية مسبغة عليه الشرعية والعقلانية مستندة على مبدأ الوحدة والمركزية وتوزيع الاختصاصات، حيث يتمركز في البنى السياسية والثقافية والاجتماعية والتي تحمل بذوره وتعيد إنتاجه، وقد كانت كذلك منذ بزوغ الأزمنة الحديثة و أنها في الوقت نفسه، الشرط الضروري، و المقدم اللازمة للديمقراطية. وفي البلدان العربية احتد فلسفة الجدل الدائرة بين ثنائية الدين والدولة و قد كان لها امتيازاً خاصاً في تشكيل الوعي العربي وواقع الفعل معا، فهي لم تكن اصيلة بالنسبة لنمط التفكير الانساني باعتباره العام، فهي بالضرورة تكون محل اشتغال بالنسبة للوجدان الممتد زمانياً ومكانياً، خاصة و المجتمعات الاسلامية والعربية، كانت ترتبط دوماً بالماضي، و ما حققته في يوم من الايام أو دوماً كانت تحول هزائمها الى انتصارات و تتشدد بها، الا ان ذلك لم تكن كفيلاً لتخولها بالدخول الى النسق الديمقراطي، والتي كانت تتطلب معارف محددة المعالم، وهي لا تمتلكها فبالعودة للتاريخ وفي بداية العصرين الأموي والعباسي نلاحظ الغياب الواضح لمفهوم الدولة بشكلها التكاملي، والذي ساهم بشكل كبير في إطلاق التأويلات المتعددة تجاه مفهوم الدولة، فيما يتعلق بالاتجاهين السياسي والديني، فكما تميل بعض النخب المعرفية إلى أن الإسلام: دين ودولة، مصحف وسيف، حكم وقضاء. أي الإسلام السياسي وهذا ما ذهب إليه حسن البنا، فأيضاً هناك من كان على نحو مختلف مع هذه الرؤية، مشروطاً نهوض العالم الإسلامي بفصل الدين عن الدولة، وجعله أمراً خاصاً بين العبد وربّه، منطلقين من رؤية ليبرالية تعزى تخلف العالم العربي إلى الاستبداد. ومن هنا بدأت المحاولات ولا تزال ل فك الاشتباك الدائر، والتأسيس لرؤية حديثة تنسجم ومعطيات الدولة المعاصرة والحديثة. فذهبت هذه المحاولات للبحث عما يؤانس ويوافق ما بين الدين والدولة على ادعاء أن هذه الأخيرة بالإمكان توظيف الأداء لديها ينصب في رعاية الدين وحمايته، فلا ندري مثل هذا القول هل يستمد طاقته من بحث تفصيلي للتاريخ السياسي أم هو مجرد تسليم للأمر الواقع فلا سبيل للمعالجة إلا بالتوافق والتساكن فيما بينهما! يبدو أن العالم العربي والإسلامي محكوم عليه بالعزلة والانعكاس، فإذا ما أراد أن يتعاطى رهانات الحاضر عليه أن يعود إلى دفاثر الماضي للبحث عن تجربة تكون بالنسبة إليه كطوق نجاة من غرق محتم، إلا أنه ما أن يفكر بالعودة، فهو يضل طريق العودة للحاضر من جديد؛ نتيجة ارتطامه بالعديد من المستغلاقات سواء كانت من نتاج الماضي أو من خلال مكتسبات صيرورة الحاضر. فيأتي هذا القول و تظاهرات الانكماش اللافت والسريع تبدو عليها في ظل بروز قوى استراتيجية واقتصادية تمتلك امكانية السيطرة على جميع منابع الحياة.

وعلى الرغم من تداول كلمة الدولة في العصور القديمة الا انها كانت تستعمل بالشكل الفضفاض لتشمل عدة مفاهيم، و لعدة غايات منها السياسية، الا انه ظهر بمعناه الواضح مع كتابات ميكافيللي، حيث استعمل لغرض محدد، و تشخيصاً لمفهوم واضح. وقد بدأ هذا المفهوم بالتطور مع تطور حرية الفرد في الغرب الذي حاول تفتيت المجتمع الى وحدات (افراد) كل يتمتع بحرية شخصية، مصقلة قابلة لمواجهة بعضهم البعض، لكنه قابل للاندماج في ذات الوقت مع روح الجماعة والتي تشكل كيانات، لتؤسس لحالة التطور محددة. وفق قوانين و شرائع لحماية هؤلاء الافراد من ناحية الأمن والملكية والاعتقاد.

وقد استمر هاجس مفهوم الدولة يؤرق مخيلتنا، بإبعاده الانسانية والسياسية بعد ان تراكمت الفرص الضائعة عبر مسيرة نصف قرن من الزمن، واحتدام الجدالات فيه فكان لا بد من افرار الحلول النظرية، و اسماها هذه الحلول هو استعادة الدولة الوطنية والارتقاء بها إلى دولة ديمقراطية، أي إعادة إنتاج الدولة الوطنية الحديثة، دولة الحق والقانون المعبرة عن الكلية

الاجتماعية والقائمة على مبدأ المواطنة؛ أي إعادة إنتاج الجمهورية مقدمة ضرورية لمشروع وحدوي ديمقراطي قد يفضي إلى نوع من اتحاد جمهوريات ديمقراطية. فلم يعد جائزاً بعد تجربة العقود الماضية تعليق الإصلاح السياسي على تحقيق الوحدة العربية ودحر الإمبريالية وتحرير فلسطين وبناء "الاشتراكية"، خلافاً لمنطق العقل ومنطق الواقع ومنطق التاريخ. ولم يعد جائزاً أن ينظر إلى المشروع الوحدوي إلا بوصفه مشروعاً ديمقراطياً تقرر الشعوب شكله ومضمونه بإرادتها الحرة. وإلا فسوف يظل الفكر السياسي خارج الواقع و خارج التاريخ. ولضمان التحول إلى دولة ديمقراطية هي تحرر الأفراد من الروابط والعلاقات الطبيعية ما قبل الوطنية كالعشائرية والمذهبية والعرقية، واندماجهم في فضاء اجتماعي وثقافي وسياسي مشترك هو الفضاء الوطني. وهذه عملية تاريخية مركبة، مركزها وأساسها نمو العمل البشري وتطور قوى الإنتاج، وتطور الفكر والوعي، واندماج العلم بالعمل، بالتلازم الضروري. فالوطنية والديمقراطية في التحليل الأخير هي عملية / عمليات إنتاج المجتمع لحياته ونظامه العام، أي إنتاج ثروته المادية والروحية وأشكال وجوده الثقافية والسياسية، وأهمها الدولة السياسية أو الدولة الوطنية.

ولابد لنا ان ننظر الى جملة مفاهيم بالاعتماد على الماركسية قد تغدو مبادئ اساسية في التحول المنشود وهي :

1 - العمومية: عرف ماركس الدولة بأنها "تجريد العمومية"؛ وبهذا يتفق مع جميع الفلاسفة الليبراليين (المثاليين). فتكون الدولة بمقتضى هذا التعريف دولة جميع مواطنيها بلا استثناء ولا تمييز، لادولة طبقة رأسمالية أو بروليتارية ولا دولة جماعة إثنية أو عشيرة أو جماعة دينية، ولا دولة حزب ولا دولة طغمة تحتكر السلطة والثروة والقوة. المجتمع المدني عند ماركس وغيره ينتج الدولة السياسية، أي الدولة الوطنية، تعبيراً عن كليته ووحده التناقضية، بما هو مجتمع الأفراد المختلفين والجماعات المختلفة والطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة ذات المصالح المتعارضة. من دون هذا الإنتاج المثالي، التجريدي، الذي هو محصلة القوى الاجتماعية المعبر عنها بالعقد الاجتماعي، يظل المجتمع عرضة للفضى والنزاع والشقاق و"حرب الكل على الكل". والكلية والوحدة اللتان تعبر عنهما الدولة السياسية يحيلان على ما هو عام ومشترك بين جميع أفراد المجتمع المعنى، وهو إرادة التعاقد على نظام عام يحمي حياة الجميع ومصالحهم ويوفر لهم الأمن والطمأنينة والحياة الكريمة، وانطلاقاً من هذا المعنى يمكن تعريف الدولة بأنها الإرادة العامة، أي حرية الجميع في اختيار المشاركة في الحياة المدنية، ولذلك تنطوي تجربة الحرية على تجربة الدولة التي هي إرادة موضوعية وحرية موضوعية مقابل الإرادة الذاتية والحرية الذاتية. وهذه المقابلة تضع تعارضاً وتنشئ جدلاً بين الحرية الذاتية والحرية الموضوعية، أي بين الفرد والدولة. وتعريف الدولة على هذا النحو يضع تعريفاً جديداً للسياسة بأنها علم إدارة الشؤون العامة، لا علم إدارة البشر والأشياء على النحو الذي يتساوى فيه البشر والأشياء.

بيد أن الطبقة الساندة اجتماعياً، لا الطغمة الحاكمة سياسياً، لا تبني سيادتها على أساس ملكيتها لوسائل الإنتاج فحسب، بل على أساس تقديم نفسها على أنها تمثل المجتمع كله ومصالحها هي المصلحة العامة وثقافتها وقيمها هي الثقافة الوطنية والقيم الوطنية، وتكون كذلك بالفعل، وتعترف لها سانر الفئات الأخرى بذلك، وهذا الاعتراف هو أساس سيادتها الاجتماعية. تلك كانت حال البورجوازية الأوروبية التي قادت الثورة الديمقراطية والتي نوه ماركس بثورتها. البورجوازية الأوروبية هنا مجرد مثال، لكن المهم هو المبدأ الذي تقوم عليه سيادة طبقة اجتماعية ما، نعني اعتراف سانر الفئات الاجتماعية الأخرى بسيادتها وريادتها طوعاً لا كرهاً، من دون أن تخفي الفوارق الاجتماعية أو تزول التعارضات الطبقيّة. وهذا هو التعاقد الذي يحفظ حقوق الجميع ويحقق التوازن الاجتماعي والاستقرار السياسي. ولذلك ميزنا سيادة الطبقة من حكم الطغمة.

2 - سيادة القانون على الحاكم والمحكوم: الدولة بما هي تجريد العمومية، هي الإرادة العامة التي يُعبّر عنها نظرياً بالعقد الاجتماعي، فهي من ثم النظام العام الذي يتم التعاقد عليه، ولا يتجلى النظام العام واقعياً إلا في القانون الذي يضعه المجتمع لنفسه، عن طريق المؤسسة التشريعية المنتخبة انتخاباً حراً ومباشراً ونزيهاً بإشراف القضاء. وبهذه العملية المفتوحة على التحسن والتقدم، لأنها تتجدد كل بضع سنوات، يكون الشعب حاكماً، لأنه يضع القانون، ومحكوماً لأنه يطيعه. الدستور هو قانون عام للمجتمع المعنى في لحظة تاريخية معطاة، ولكنه ليس القانون بأل التعريف، أي بصفته العامة المجردة. ولو كان الأمر كذلك لكانت قوانين المجتمع كقوانين الطبيعة لا تحول ولا تزول. ولعل أخطر ما كان في الستالينية، وفي النظم المشابهة، في هذا المجال، هو النظر إلى قوانين المجتمع على أنها ثابتة ودائمة كقوانين الطبيعة، كأن المجتمعات البشرية من إنتاج الطبيعة لا من إنتاج ذاتها.

القانون هو روح الشعب، فكما يكون الشعب تكون قوانينه. وهو ماهية الدولة، والتعبير الصريح عن الإرادة العامة والحرية الموضوعية، بصفته المحصلة النهائية لنسبة القوى الاجتماعية في مرحلة محددة من مراحل تطور المجتمع. وسيادته على الحاكم والمحكوم هي التعبير العملي عن عمومية الدولة وعن كونها تجسيدا للعقل والأخلاق، وضمانة واقعية لتطور القوانين بحسب تطور المجتمع ونمو قوى الإنتاج، اتساقاً مع مبدأ الدولة ذاته. ومبدأ الدولة السياسية (الجمهورية) والدولة الديمقراطية على السواء هو "الفضيلة السياسية" التي تتجلى في المواطنة؛ فإذا ما فسد مبدأ الدولة تغدو أفضل القوانين سينة.

لعل غياب مبدأ المواطنة في حياتنا السياسية يقبع في أساس فساد الدولة وتحولها إلى دولة شمولية استباححت المجتمع، وحلت

فيها الامتيازات محل الحقوق، وعلاقات التبعية والولاء الشخصي محل القانون. وهو ما يفسر اليوم عطالة "ثورة المراسيم" التي تشهدها بعض البلدان العربية، في ظل استمرار العمل بقانون الطوارئ والأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية وهيمنة المؤسسة الأمنية على جميع مؤسسات الدولة.

الدولة التي ماهيتها القانون لا تنحل كلياً في الجهاز، فقد يكون الجهاز قوياً، والدولة ضعيفة، ويتجلى ذلك في قوة الجهاز إزاء الشعب وضعف الدولة إزاء الخارج، كما هي الحال عندنا. والتشديد الدائم على وجوب تقوية جهاز الدولة وتسخير جزء مهم من الموارد المتاحة في سبيل هذه الغاية دليل على أن الدولة ضعيفة باستمرار أي أن علاقتها بمجتمعها ضعيفة باستمرار، وأن سيادة القانون ضعيفة باستمرار. وما ذلك إلا لانفصال السياسة عن المجتمع وانفصال السلطة عن الشعب وانفصال المصالح الخاصة عن المصلحة العامة وغلبتها عليها؛ فقد انحلت الدولة عندنا كلياً في الجهاز الذي صار مجرد أداة في يد الطغمة الحاكمة تمكئها من اختراق المجتمع وتنسيق بناءه على نحو يضمن "الاستمرار والاستقرار". وانحلال الدولة في الجهاز يعني صيرورة السلطة التنفيذية سلطة تشريع وتنفيذ وقضاء، وفي هذه الحال تفقد الدولة عموميتها ويفقد القانون سيادته على الحاكم والمحكوم. ولعل خصائص القانون ذاته، أي التفريد والتجريد والتعميم، وهي خصائص العقل كما تقدم، هي أهم ما يسوغ سيادته على الحاكم والمحكوم. الفرد الطبيعي، بجميع صفاته ومحمولاته وتحدياته هو موضوع القانون، ولكن القانون، بحكم ماهيته، لا يستطيع أن ينظر إلى هذا الفرد سوى بوصفه فرداً مجرداً، وقواعد القانون وأحكامه هي بالأحرى قواعد وأحكام عامة تنطبق على جميع الأفراد الذين يخالفون القانون في أي مجال من مجالات العمل الاجتماعي والنشاط الإنساني .

3 - سيادة الشعب: تطور مفهوم السيادة العلماني من سيادة العاهل إلى سيادة الأمة أو سيادة الشعب؛ ومنذ صار هذا المفهوم واقعاً محققاً في الدولة الحديثة صار ملازماً لعمومية الدولة وسيادة القانون ركناً ثالثاً من أركان الدولة الوطنية. وصارت السيادة الوطنية تعني سيادة الدولة على إقليمها حصراً، ونشأ القانون الدولي، ثم قامت منظمة الأمم المتحدة على هذا الأساس. وسيادة الشعب، وفق هذا النسق، تعني انبثاق سلطة الدولة من الشعب بالانتخاب الحر المباشر الذي يتجدد كل بضع سنوات لتمكين القوى الاجتماعية من التداول السلمي للسلطة. والمعنى العميق لهذا التداول هو استثمار أفضل ما لدى كل منها في عملية تقدم المجتمع. لذلك ينتخب المرشحون للهيئة التشريعية ولرئاسة الجمهورية أو رئاسة الوزراء، بحسب كل بلد، على أساس برامجهم، لا على أساس شخصياتهم الفذة، ولا على أساس أصولهم الإثنية اللغوية وانتماءاتهم الدينية أو المذهبية أو الطائفية أو الطبقيّة.. كما هي الحال عندنا. وغالباً ما تكون الانتخابات حزبية ونسبية، حيث تعبر الأحزاب السياسية عن قوى اجتماعية أو فئات اجتماعية بعينها، وعن مصالح ملموسة، لا عن عقائد دينية أو "قومية"، أو سياسية.

ومن الضروري هنا تمييز مفهوم السيادة، سيادة الدولة المطلقة التي لا تتجزأ ولا تنتقل ولا تفوض، والتي هي سيادة دائمة بدوام مصدرها، أي الشعب، من سلطة الدولة التي تباشرها مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية بتفويض من الدولة ذاتها، أي من الشعب الذي هو مصدر جميع السلطات، ولا سيما سلطة التشريع والرقابة والمساءلة والمحاسبة التي هي وظائف السلطة التشريعية. فثمة فارق جوهري بين السيادة والسلطة. سيادة الدولة هي سيادة الشعب التي لا تتجلى واقعياً إلا في العمليات الانتخابية التي يحدد الشعب بموجبها نظامه العام ويعبر بها عن حريته وسيادته على نفسه، وتتركز في المؤسسة التشريعية التي تعني المشاركة فيها مشاركة فعلية في الدولة. ولذلك ترتدي الانتخابات العامة، ولا سيما الانتخابات التشريعية، أهمية خاصة، إذ لكل مواطن مصلحة فعلية فيها. ولما كانت الدولة لا توجد إلا بصفتها دولة سياسية فإن كليتها وعموميتها تتجلى في السلطة التشريعية، "ولهذا يعني الاشتراك في السلطة التشريعية الاشتراك في الدولة السياسية. أي إن المرء يبدي وجوده ويحققه بوصفه عضو الدولة السياسية، بوصفه عضو الدولة. "إن سعي المجتمع المدني إلى التحول إلى مجتمع سياسي، أو سعيه إلى جعل المجتمع السياسي مجتمعاً فعلياً، يتجلى بوصفه سعيه إلى الاشتراك بصورة أعم، بقدر الإمكان، في السلطة التشريعية. وذلك يتفق مع تجريد الدولة السياسية وواقع استقلالها عن المجتمع". وهنا تكون الوظيفة التشريعية هي الإرادة، لا في طاقتها العملية بل في طاقتها النظرية. فلا ينبغي للإرادة أن تؤكد نفسها عوضاً عن القانون لأن دورها يتلخص على وجه الضبط في الكشف عن القانون الفعلي وصياغته (راجع كارل ماركس، نقد أصول فلسفة الحق عند هيجل).

لقد دفع ماركس إمكانية تقليص عدم المساواة في الدولة السياسية إلى حدها الأقصى نظرياً؛ فرأى أن السلطة التشريعية في الدولة السياسية هي التعبير عن مشاركة المجتمع المدني في الدولة السياسية من جهة، وشكل مجرد لنظام الدولة من جهة أخرى. وهذه الخطوة تبدو لازمة وضرورية للانتقال من الدولة السياسية إلى الدولة المادية، من حالة انفصال الدولة السياسية عن المجتمع المدني إلى وحدتهما العضوية، إذ يغدو المجتمع المدني هو المجتمع السياسي الفعلي.

لكن السلطة التشريعية ليست بعد الدولة الديمقراطية، لأن لأعضائها (أعضاء البرلمان) طابعاً مزدوجاً، خاص وعام، في الوقت عينه؛ فكل منهم يمثل الخاص الاجتماعي (الطبقي) والعام السياسي (الوطني / القومي)، ولا يستطيع أن يكون غير ذلك، بحكم الواقع التراتبي للمجتمع المدني القائم على مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الاجتماعي. هذا الازدواج التناقضي، هذا الانقسام في الوحدة يعكس التوتر والتناوب بين ما هو اجتماعي وما هو سياسي، بين المضمون والشكل، بين الواقع الموضوعي، أي الكينونة الاجتماعية الموضوعية، وتحديدها الذاتي. التعارض بين الاجتماعي والسياسي هو الديالكتيك الذي يحرك التاريخ الداخلي للمجتمع أو للأمة. فبقدر ما يطمح كل فرد أن يكون عضواً في الدولة، بصفته الاجتماعية السياسية، لا

بصفته الفردية، كما هي الحال في النظم الاستبدادية، يطمح في الوقت نفسه إلى أن يجعل الدولة ميدانا لتلبية مصالحه التي ليست سوى مصالح الفئة الاجتماعية أو الطبقة التي ينتمي إليها. وبالانتخابات التشريعية الحرة والنزيهة مرة تلو مرة يتقلص عدم المساواة الاجتماعية شيئاً فشيئاً. ويغدو الوضع كارثياً في الدولة الشمولية التوزيعية التي تلغي المجتمع المدني، وتلغي من ثم الطابع الاجتماعي أو الصفة الاجتماعية لعضو البرلمان الذي لا يمثل في الواقع سوى مصلحة الشخصية، تلغي الدولة الشمولية صفته السياسية الوطنية ومن ثم الصفة السياسية الوطنية للهيئة التشريعية المعنية، فيغدو الحكم الشمولي أي شيء سوى الدولة السياسية الوطنية. ومن البديهي في مثل هذه الحال أن يعلق الدستور، في حال وجوده، ويعتَب القانون أو يفقد صفته الكلية والعمومية، وبفقد احترامه وسموه على الحاكم، وعلى "آلهة المدينة" وأشباهها وشبيحتها، ولا يبقى هنالك من يتجرع السم ولا يخالف قوانين بلاده. بل لا يبقى هناك من يدافع عن البلاد.

المراجع: - برهان غليون / - جاد كريم الجباعي / - حسن البنا / - د. عبد الرحمن حبيب / - الننت



مير ناكراه يي - كاتب بالشؤون الاسلامية والكوردستانية

البلوج وبلوجستان [الجزء الرابع والخامس]

- البلوج؛ اجتماعيا ودينيا

يتكون النسيج المجتمعي البلوجي من مجموعات كثيرة من القبائل والعشائر والارياف والقرى التي تشكل الغالبية العظمى من الشعب البلوجي، حيث تغلب عليها بصورة عامة طابع البداوة والتكوين القبلي والاقطاعي والعشائري والتخلف والامية. وتسكن القبائل والعشائر البلوجية على امتداد الصحارى والسهول والارياف والقرى والمدن في بلوجستان، وانها بصورة عامة تمتهن اعمال الزراعة وتربية الدواجن والمواشي كالاغنام والماعز والجواميس والابقار والجمال وغيرها.

اما الحركة التجارية فهي نشطة نسبيا في مدن بلوجستان. كما ان الكثير من البلوج يزاولون التجارة في بلوجستان بين الحدود البرية مع باكستان وايران وافغانستان والمانية مع سلطنة عمان. لكن الذي يؤسف عليه ان نسبة من البلوج تنشط في شبكات المخدرات بيعا وشراء وتصديرا واستهلاكا!. وعن الجانب التعليمي والثقافي فهو منخفض جدا في بلوجستان، وبخاصة بين افراد القبائل والعشائر البلوجية في جميع اجزاء بلوجستان، وبشكل اخص في بلوجستان افغانستان. اذ تفتقد المناطق البلوجية بين قبائلها وعشائرها والارياف والقرى الى المدارس والمراكز التعليمية والتربوية والتأهيلية والصحية والخدماتية!.

وبالنسبة للمرأة البلوجية فان اوضاع مجتمعا وطبيعة نسيجه المجتمعي المتخلف أثرت عليها ايضا وبقوة، لانه بحكم طبيعة مجتمع البلوج القبلي - العشائري، مضافا تدني مستوى التعليم الفاحش في بلوجستان والعديد من عاداته واعرافه الاجتماعية السلبية فانها - اي المرأة البلوجية - شبه مهمشة من ناحية الحقوق التعليمية وغيرها!. وكذلك فالمرأة البلوجية منقبة تماما طوال الوقت [النقاب: هو تغطية الرأس والوجه سواء كان رجلا، او امرأة. لكن المشهور هو للمرأة. والنقاب هو عادة قديمة جدا كانت موجودة في العديد من مناطق العالم بين شعوبها قبل الاسلام. وبقيت هذه العادة لدى عدد من الشعوب الى اليوم كشعب الطوارق في أفريقيا مثلا، حيث انه برجاله ونسائه ينتقون ويتلثمون حتى يومنا هذا. وقد اصبحت مسئلة عادة النقيب مشكلة في العديد من المجتمعات المسلمة وخارجها ايضا. اذ ان بعضا من الفقهاء، وخاصة السلفية منهم يساؤون عادة النقيب مع الحجاب الذي امر الاسلام به للمرأة المسلمة. وهناك فرق كبير بين النقيب كعادة ليست لها صلة بالاسلام وتشريعاته، ولم يقره الاسلام ايضا كعرف اجتماعي مقبول على الاقل!.

اما الحجاب فهو بخلاف النقيب امر شرعي رباني اوجبه الاسلام للمرأة المسلمة الالتزام به كعبادة وستر وزينة لها. ومن الناحية الشرعية فان كفي المرأة ووجهها ليس بعورة ولايدخل تحت امر الحجاب، حيث يجوز للمرأة المسلمة كشفهما في أي مكان!. ويريد البعض ان يفرض بعض العادات على المجتمعات المسلمة، على انها من التعاليم والعبادات الاسلامية. وهذا شيء مرفوض شرعا وعقلا، واخيرا فأننا نقول: نعم للحجاب كعبادة وستر وزينة، ولا للنقاب كعادة وعرف لم يقره الاسلام! ولا يسمح لها بالذهاب الى المدارس ومراكز التعليم الا التقليدية منها، وهي قليلة ومستواها العلمي والتعليمي غير جيدة، بل متدنية. لهذا فالمرأة البلوجية واخواتها في المجتمعات المشابهة لمجتمعها تعاني الكثير من حالات الغبن والاجحاف والحيث!

لكن مع هذا كله فالشعب البلوجي بصورة عامة هو شعب طيب القلب وكريم ومضياف ويعتز بنفسه وبأرضه، وهو يحب الحرية

والاستقلال بحسب فهمه. وهو كذلك شعب شديد الغيرة والحساسية ومقدام يأبى الذل والضميم والظلم، لذا يضرب المثل بالشهامة والمروعة والجرأة البلوجية. ودخل البلوج في الاسلام في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب [رض]. وكان البلوج قبل الاسلام يدينون بالديانة الزرادشتية بغالبية عظمى كأشقلنهم الكورد والفرس. وحاليا فالبلوج شعب مسلم بالكامل، ومن اهل السنة والجماعة مذهبيا، ومن ناحية الفروع فإنه يتبع مذهب الامام ابي حنيفة النعمان. علاوة ينتشر في المجتمع البلوجي الطريقة الصوفية القادرية والنقشبندية.

على هذا الاساس فإن المجتمع البلوجي مجتمع محافظ ومنغلق عل نفسه، لذا فإنه لا يستقبل أعمال الاجتهاد والابداع والتجديد في امر الدين والدنيا. وذلك مردّه الى غلبة الجهل والامية والفقر الفاحش المتفشي في المجتمع البلوجي!. وهكذا توجد في المدن والقصبات والارياف البلوجية مراكز ومدارس التعليم الدينية، وهذه المراكز والمدارس تابعة للمساجد والجوامع في بلوجستان، حيث انها تقوم بمهمات تعليم اللغة العربية ودروس القرآن الكريم والاحاديث النبوية والفقاه الحنفي للطلاب البلوج. لاشك فيه ان للمدارس والمراكز التعليمية المذكورة فوائد وايجابيات كثيرة، لكنها غير كافية، وانها لا تساعد على نمو وتطور المجتمع البلوجي واستنهاضه. وذلك ان هذه المراكز التعليمية تنتهج في برامجها التعليمية الوسائل والطرق القديمة في الدراسة من ناحية، ومن ناحية ثانية فقدانها للعديد من العلوم الاسلامية والحديثة الاخرى كالتاريخ والجغرافيا والرياضيات وغيرها.

اما المراكز العلمية الحديثة فأنها توجد في المحافظات والاقضية والمدن الكبيرة في بلوجستان باكستان وبلوجستان ايران، لكن ليس بأعداد متناسب ونفوس الشعب البلوجي، ثم ان الكثيرين من الطلبة البلوج الذين يهنون دراساتهم الثانوية لا يتمكنون من الالتحاق بالكميات لاتمام دراساتهم الاكاديمية العليا. وذلك لاجل فقرهم وتدني الاقتصاد وضعفه في بلوجستان، لان الدول المتقاسمة لاجزاء بلوجستان تعتمد ابقاءها في حالة الفقر والتخلف والنسيان والتجاهل!. وكما ورد آنفا في سياق البحث عن البلوج بأنهم مجتمع مسلم بالكامل، بل ممكن القول. وهذا هو الملفت للنظر ان المجتمع البلوجي هو مجتمع مسلم مئة بالمئة، اذ لا يوجد بين ظهرانيه اقلية دينية، او مذهبية كالمسيحيين واليهود والشيعية وغيرهم. وفي هذا الصدد يجب ان نستثني فقط [مذهب الذكورية] في المجتمع البلوجي. حتى ان أتباع مذهب الذكورية يدعون بأنهم مسلمين ايضا. وعليه فإن المذهب الذكوري هو النحلة المذهبية - الدينية الوحيدة الموجودة في المجتمع البلوجي. علما ان المذهب الذكوري يتواجد حصرا في بعض المناطق من بلوجستان باكستان وليس له أي وجود في بلوجستان ايران، او في بلوجستان افغانستان!.

نبذة موجزة عن مذهب الذكورية:

نشأ مذهب الذكورية عام [1557 م] في منطقة [مكران] في بلوجستان باكستان بمدينة [بليده] من قبل رجل دين بلوجي يدعى ب[محمد آته كي]. وطاف الاته كي هذا في الكثير من الاقطار والبلاد المسلمة يومذاك، لاجل نشر دعوته وترويج مذهبه الجديد، منها بلاد الحرمين الشريفين. لكن الاته كي فشل فشلا ذريعا في مسعا. لذلك رجع ثانية الى بلوجستان باكستان واستقر في بلدة [تربت] القريبة من مدينة [بليده] المذكورة لنشر مذهبه بين البلوج.

وبعد جهود حثيثة وجولات كثيرة للاته كي تمكن من اقناع وجذب [أبو سعيد البليدي] حاكم مدينة بليده الى مذهبه. وبهذه الوسيلة استطاع الاته كي ان يتقدم شيئا في دعوته، وان يحقق نجاحا بنشر مذهبه بين طائفة من ابناء البلوج. في الحقيقة ان اتباع هذا المذهب هم اقلية صغيرة جدا في المجتمع البلوجي ببلوجستان باكستان.

وبحسب التحقيقات التي قمت بها حول المذهب الذكوري وتاريخه وتعاليمه في عام 1990 في بلوجستان باكستان ثبت لي بالدلائل الساطعة ما يلي:

ان المذهب الذكوري لا يعد مذهبيا اسلاميا، وانه لا يعتبر من جملة المذاهب الاسلامية كالشيعية والزيدية والاباضية. والسبب هو ان الذكوريون [اي اتباع المذهب الذكوري] قد مرقوا كلية عن اصول وقواعد الاسلام وثوابته وتعاليمه الاساسية واركائنها لانكارهم لها بالجملة. ومن مزاعم الاته كي ان [المهدي] قد نسخ الشريعة الاسلامية واسقط الفرائض كالصلوات الخمس وصيام شهر رمضان والزكاة والحج عن كاهل المسلمين. وان كل تلك الثوابت والاصول والعبادات والفرائض تعوض عنها ب[ذكر الله] فقط كما زعم الاته كي. ولهذا السبب سمي الاته كي مذهبه ب [الذكورية] نسبة الى ذكر الله سبحانه. ولدي بحث مخطوط عنه لم ينشر بعد بعنوان [مذهب الذكورية : تاريخه ونشأته واصوله] لعلي انشره فيما بعد!

- بلوجستان، المساحة وتعداد السكان

كما قلنا فيما مضى ان بلوجستان مقسمة على باكستان وايران وافغانستان. لذا فإن مساحات الاجزاء الثلاثة من بلوجستان هي بالشكل التالي: في هذا الصدد يقول المؤرخ البلوجي مير نصير خان احمد [تقدر مساحة بلوجستان ايران ب: 784 - 69

2 كم . وتبلغ مساحة بلوجستان افغانستان ب : 000 - 40 كم2 . في حين تبلغ مساحة بلوجستان باكستان ب: 000 - 134 كم2 [(10)]. ومن الناحية الجغرافية فإن بلوجستان منطقة استراتيجية وهامة للغاية. إذ انها تطل على بحر العرب في منطقة [جار به هار] في بلوجستان ايران، وانها محاذية لخليج عمان في بلوجستان باكستان . واما من ناحية الثروات الطبيعية فإن بلوجستان بلادا غنية بالكثير من المعادن بأنواعها والغاز الطبيعي وغيره. لذا فالجدير بالذكر هنا ان مصدر الغاز الباكستاني كله ينبع من أرض بلوجستان باكستان في جبال مدينة كويتا القريبة، بل المحاذية لبلوجستان ايران! وحول تعداد نفوس الشعب البلوجي فإنه لا يوجد احصائية رسمية محايدة ومستقلة يعول عليها، لكن بحسب تتبعنا لذلك فقد حصلنا على احصائية تقديرية وهي : ان تعداد البلوج في جميع اجزاء بلوجستان يربو على العشرين مليون نسمة !

اما المؤرخ البلوجي الاستاذ مير نصيرخان يذكر في كتابه السابق الذكر [البلوج وبلوجستان] بأن تعداد البلوج يقرب من عشرين مليون نسمة.

- الكورد في شبه القارة الهندية

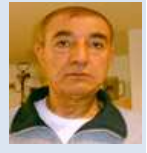
ان الكورد المقيمين في شبه القارة الهندية لهم وجود تاريخي منذ حقبة زمنية طويلة، منهم يرجع تاريخه الى فترة زمنية حديثة نسبيا. أما الباقيون وهم الاكثرية يعود تاريخهم الى اكثر من 1500 عام ! . لذلك فأنهم بسبب البعد الجغرافي الشاسع عن وطنهم كوردستان من ناحية، ومن ناحية ثانية مرور فترات زمنية طويلة جدا على وجودهم في شبه القارة الهندية فأنهم نسوا وفقدوا لغتهم الاصلية الكوردية تماما.

وعن تعداد الكورد في شبه القارة الهندية حقيقة لانملك معلومات مؤكدة. لكن بموجب التحقيق الذي اجريناه تبين بأن اعلى نسبة من الكورد في شبه القارة الهندية موجودة في الباكستان، وتحديدا في بلوجستان باكستان. واما من الجانب الديني فإن الكورد في باكستان يدينون كلهم بالاسلام، وهم من اهل السنة والجماعة مذهبييا، وفي الفروع فأنهم يتبعون الفقه الحنفي كأخوانهم البلوج في بلوجستان.

وفي لقاء أجرته لمجلة [كوردستان المجاهدة] عام 1993 في مدينة كويتا عاصمة بلوجستان باكستان مع السيد [اسكندر خان كورد] احد الشخصيات الكوردية البلوجية الباكستانية، حول اوضاع بلوجستان والكورد الباكستانيين قال عن تعداد الكورد في باكستان [يوجد في الباكستان اكثر من 70 000 - ألف كوردي . ونحن لا نملك احصاء رسميا عن تعداد الكورد في الباكستان. وبرأيي فإن عدد الكورد الباكستانيين اكثر من ذلك بكثير] (11). وبهذا الخصوص سألت العديد من الكورد البلوج الباكستانيين فقالوا: ان تعداد الكورد في بلوجستان باكستان يفوق المليون نسمة. وللعلم ان هذا الاستفسار كان في اواخر عام 1998. هذا بالاضافة الى عد من العشائر الكوردية المتواجدة في بلوجستان افغانستان! .

والكورد البلوج المقيمون في بلوجستان باكستان مندمجون في المجتمع البلوجي، ويعيشون ويتعايشون معا في المدن والقرى والارياف في بلوجستان باكستان. وبذلك فإن هؤلاء الكورد هم جزء من المجتمع البلوجي، حيث يعيشون سوية بأخوة واتحاد ومحبة، ويشاركون معا في السراء والضراء. مضافا ان الكورد والبلوج لهم آمال وآلام وأهداف موحدة هي: النضال سوية لاجل الخير والسعادة والحرية والازدهار والامن والسلام لبلوجستان المظلومة. وقد لمع نجم الكثير من الكورد البلوج في بلوجستان، وكانت لهم أدوارا هامة في تاريخ بلوجستان، منهم [مير عبدالعزيز كورد] وشقيقه [مير غلام رسولي]. وقد حصل بين مير عبدالعزيز كورد والزعيم الهندي الراحل [جواهر لال نهرو] عدة لقاءات واجتماعات سياسية!. وفي الابعينيات من القرن الماضي، وبدعم من الحكومة البلوجية يومذاك قاد مير عبدالعزيز كورد الانتفاضة التاريخية البلوجية ضد البريطانيين. وكانت بريطانيا آنذاك تسعى وتخطط لاسقاط حكومة بلوجستان من ناحية، وانشاء دولة جديدة في شبه القارة الهندية. وذلك بعد تقسيم الهند. وهذا ما حصل للاسف حيث تم اسقاط حكومة بلوجستان وتأسيس دولة جديدة باسم [باكستان] عام 1947!.

مؤسسي رابطة كاوا في غرفة غربي كردستان / ج 2 - 6



قهار رمكو

تابعت أمسية يوم 28 نيسان 2010 في غرفة غربي كردستان التي يديرها الفنان شفكر ومعه كل من الأخوة السادة: يادو - بافي نسرين - د. جان - د. دومز لهم مني كل الاحترام والتقدير على جهودهم .

كانت الندوة تدور حول: أين متى وكيف تأسست رابطة كاوا؟؟ وكان ضيوف الأمسية شخصيات كردية وكردستانية لهم

جهودا ادبية وكتبا ومواقف مشهورة وهم من مؤسسي رابطة كاوا التي نضالوا من اجلها حين كانوا في ريعان شبابهم وفي ديار الغربة وهم يتلقون العلوم وهم:

1- الأستاذ القدير بافي نازى وهو من تحدث اولا بجرأة ووضوح وبمرارة على ما بذله من جهود مضية في سبيلها دون كلل أو ملل وبدون مقابل.

2- الدكتور القدير سعد الدين الملا الذي تحدث بعده بحزن حول ما بذله من اجل ابراز الثقافة الكردية واكد بخجل ما آل إليه الأمر وكان رده على الأسئلة الموجهة إليه مشكورا صريحا وبتواضع .

تكملة..... ملاحظة باعتبار ما بين يدي أمانة مهمة وجدت التمعن فيها جيدا لانها سنظل الوثيقة التي تؤكد على حقيقة من هم وراء تأسيس رابطة كاوا، والتي ستدخل الارشيف وستصبح الوثيقة التي يعتمد عليها بهذا الخصوص، لذلك لم أجد في التأخير للتأكد من صحتها مشكلة هنا مع كل التقدير للمهتمين.

ملاحظة : لقد تم نشر نداء تحت عنوان : " نداء إلى مؤسسي رابطة كاوا للثقافة الكردية الحقيقيين والوحيدين"

اولا: مواصلة تلك المهمة المقدسة والنبيلة، التي كنتم روادها الأوائل، بهدف تطوير وتاريخ نتاجات الموروث الثقافي الكردستاني العريق وحمایته من العبث.

ثانيا: تخليدا لذكرى المهندس رزو أوسي، الذي قدم خدمات جليلة ودراسات أكاديمية جديّة ورصينة للغة والثقافة الكرديتين. سوف تكون هذه الرابطة استمرارا لنهج وتقاليد رابطة كاوا.

اللجنة الإدارية للجمعية الكردية للدفاع عن حقوق الانسان في النمسا- 29.04.10 "

بمناسبة صدور هذا النداء لا بد من القول انه موقفا سليما جديرا بالاهتمام ويستحق أصحابه كل الشكر عليه.

الثاني : الدكتور سعد الدين الملا، أكد بدوره على صحة كل ما قاله الاستاذ القدير بافي نازى.

ثم اكد بدوره بان السيد صلاح بدر الدين قد شوه مؤسسة كاوا بادعائه أنه كانت هنالك لجنة وذكره عددا من الأسماء كما اكد بأن هنالك عناصر بحاجة للدخول في المهارات ولا يريدون غير ذلك. واصر في حديثه مركزا على اللقاء الشبه الصحفي بين المغفور له رزو أوسي والباحث الكردي القدير كوني رش الذي تم بتاريخ 26 آذار عام 2002 وأكد أنه من خلاله يمكن التأكد من صحة المعلومات السابقة حول "رابطة كاوا" وحول كيف التقوا في منزل الدكتور سعيد ملا نفس السادة المذكورين حيث لم يكن للسيد صلاح بدر الدين أي علاقة بهذا الموضوع. وشرح بالتفصيل كيف أنهم ذهبوا وهم متحمسين الى جريدة المنارة "السوفييتية" وكيف طالبوا المسؤولين عن الجريدة سحب المقالة التي كتبها العنصري يشار التركي والتي يقول فيها: "بأن الأمهات الأتراك حين كن يريدن أن ينام أطفالهم كانوا يقولون لهم ناموا "جته - ارهابي" الشيخ سعيد سوف يأتون إذا لم تناموا، وشرحوا للسيدة المسؤولة مدى إزعاج هذا الأمر بالنسبة لهم ومدى عنصرية هذه الكتابات. وكانت السيدة قد سألتهم باسم من تتحدثون؟ وهو ما كان الدافع الأساسي لهم على تأسيس رابطة الثقافة - كاوا لكي يستطيعوا ان يقولوا بانهم يمثلون جهة كردية ثقافية واكد بأن العديد من الاخوة شاركوهم وساهموا معهم في العمل وتم طبع عديد من الكتب بالروسية إلى جانب الترجمة من الروسية إلى العربية وقال أنه بعد ذلك جاءت خطوة الاتصال مع السيد صلاح في لبنان من أجل طبع الكتب المترجمة هناك والذي وافق بدوره على هذا المشروع. ولكن السيد صلاح غدر بهم بشكل وبأخر ولا زال يتابع التجاوز على حقوقهم معتقدا أن الحقيقة ستبقى طي الكتمان.

الأخوة القراء: طالما استطاع صلاح بدرالدين وضع نتاجهم الفكري في خدمة جيبه وشهرته الشخصية. فكيف كانت تصرفاته واستغلاله مع من لا يعرفونه ولا يجيدون القراءة والكتابة؟ وأوضح الدكتور سعد الدين أنه من المفروض على الجميع الابتعاد عن ثقافة العدو وما قام ويقوم به صلاح بدر الدين خط مشين علينا التخلص منه ومن ثقافة معادية للکرد نتاجها بث الشقاق والفرقة واكد الدكتور سعد الدين الملا بأنه يفتخر بكل ما قدمه من الجهود الفكرية والأدبية هو وزملائه في رابطة كاوا بالرغم مما حصل وقال أنه أصلا جاء إلى السويد بهدف انعاش وتقوية العمل الثقافي الكردي وقام بنشاطات عديدة في هذا المجال حيث تم نشر أكثر من 12 كتابا إلى جانب جهودا أخرى قيمة في هذا المجال. يتبع الى اللقاء مع الحلقة

3 وشكرا على المتابعة khasako@hotmail.com

11 - 05 - 2010

الباحثة الضائعة



وزنة حامد/ w.hamedose@gmail.com

حاولتُ جاهدة أن أجد معنى للضمير , وكل منا يبحث عن تفسير لأشياء من حوله , سواء عن عبث ليقتل فراغه , أو لتحصيل حاصل نتيجة ضرورة عمل أو موقف , أسدلت ستارة غرفة نومي, جلست جوار الطاولة أوزع دخان سجائري في فضاء الغرفة وأسوح رائية خلف خطوطه المدورة , والمستطيلة , كان الوقت آخر هزيع من الليل , لمحت من خلال ستارة النافذة الشفافة جاري المخمور دائماً عانداً من خمارته يجرجر قدميه بصعوبة بالغة تارة يغني , وطور يشتم , لم أكثرث له أو أهتم بمنظره , ولكن اللافت والأشد غرابة شخصيته في الليل تختلف عنها في النهار , من قال إن الإنسان يملك وجهين لمعدن واحد ...؟

جاري هذا له أكثر من وجهين , ففي البيت تراه هادئاً مرحاً مثقفاً , يناقش , يفند , يدير شؤون بيته برزانة وحكمة , لطيفاً مع زوجته , هادئاً مع بناته , مرحاً مع أطفاله , تجلس إليه لساعات فلا تمل , يقص عليك أخبار وطرائف ما صادف في حياته أثناء تنقلاته وأسفاره في بلاد بعيدة وقريبة , لا يشرب في البيت وإن ظل عشرة أيام قابلاً في ركن البيت , وفي مكتبته تراه عصبياً حاداً جلفاً متفوقاً في قارورة (الروتين) لا يتكلم في دوامه سوى ما ندر ويكتفي بالإشارة مستكفياً بثمة عبارات (صح .. خطأ ...يجوز .. لا يجوز...) وان تكرم على صاحبه فيسخوا بكلمة : أهلاً .. أو مع السلامة , أما في الليل فيستحيل أن تراه بعد الساعة العاشرة وإن بحثت عنه زوجته أو أحد من رفاقه لأنه كما يصف خمارته (في الأكاديمية) وهذه تسميته لها منذ أن احتلم بالسكر , إنه كالأفعى بثلاث أوجه والأفعى لها ثلاث جلود تغيرها في أربعة فصول من فصول السنة أمسكت برداء الضمير وحاولت أن أقيسه على شخصيته وللأسف كان الرداء أوسع من جسده فبدأ لي أو اتضح لي بأنه أصغر من الضمير أعدت الضمير إلى خزانته لعلمي أجد من يتطابق مع شخصيته , وعلت بصيرتي بالصبر و بانتظار آخر ربما أجد فيه ما يعينني من مغبة رحلة تفسير الضمير ومعرفته , لم تدم اللحظات تتراءى كحباب الماء فوق ساقية الانتظار, فاجأ ذاكرتي جاري الثاني الذي سجلت له مخافر المدينة أكثر من عشرين محضراً للسرقة , منها سرقة موصوفة ومنها سرقة بالقسوة والخلع ومنها النشل في الباصات , كان هذا الجار صادقاً مع مواعيد , باراً بالفقراء يقلد الصعاليك في أسلوبهم , يسرق ليغني الفقراء ويسر المحتاجين ويسد رمق الفاقة في جوف العوز , لم يوفر لذاته سوى قوت يومه , يبذر ما يسرق ويهب ما ينشل , أقسم ألا يسرق فقيراً وقال جملة المشهورة لدي (ماذا أسرق من الفقير ...؟ اسم الفقير ...؟! ...

وأذكر أنه هدد غنياً لأنه لم يتصدق في ساحة المسجد على فقير أجلسه فوق كرسي الاعتراف , جردته من كل الفضائل , تعرى موقفه وتعرشت نواياه , فتبين لي أنه بعيد عن الضمير وإذا التقى به... ربما يُشبه به لا أكثر , عدت إلى ذاتي , وقررت التوغل في أعماق الناس بحثاً عن الضمير , هذا الاسم الذي تعلق بأستار الوجود إلى الأزل , ورحت أملاً الغرفة تأففاً وإنقاباً , وفي كل روحة وجيشة أفر زفرة المتوجع , رن الجرس على باب دارنا , هبطت بسرعة خاطفة كأي على موعد , وحين وصلت كان أخي عانداً من دروس إضافية لطلاب له , فتحت الباب ورددت تحيته وأنا مولية ظهري , وعدت للغرفة وواعزت لنفسي أن تستنبط أروقة ذاتية أخي , فأخي يدرس في الثانوية مادة اللغة العربية , يتهرب من نصف الدرس بحجة من الحجج أو يتأخر لدخول الصف بذات الحجج , ويطلب من الطلاب قراءة الملخصات , وقد جمع للطلاب ملخصاً وأرغمهم على الالتزام بنصومه ودفع ثمنه لجيبه , وهذا منتهى النفاق مع أسس التعليم , ومنفذ للمصلحة الخاصة , وراتبه لا ندرى كم هو لأنه لا يعرف ولا ينفق ليرة منه على مستلزمات البيت ويعلم يقيناً أنه مغامر نساء ومبذر هدايا لهن , قرفت من جلسة ذاته فأنهضته من فوق كرسي الاعتراف , وكان بعيداً عن الضمير بعد الصحراء عن البحر , تمطى الفجر وتشاءب وأنا ما زلت أتقلب على فراشي بحثاً عن أجد في داخله ما يسمى بالضمير , القلق غلف سكوني وهدونى , الضجر لفّ رأسي بالصداع , النوم يتراوغ أمام أجفاني , علبة السجائر فارغة , أكواب الشاي جفت حوافيها أعقاب السجائر ملأت الصحن , حتى الستائر التي غفت على أكتاف النوافذ راحت تتلملم ربما من الضجر أو مداعبة للفجر , أطلت من النافذة , كان عامل التنظيفات يكنس الشارع , مدركاً إن النسيم حمل كل الأوراق إلى مكان بعيد , هذا أول درس رسب في الامتحان لأنه لا يملك بين جوانحه ضميراً إن كان يملك رادعاً بين جوانبه أم لا , لم أرحب بالفجر ولا بالوردة التي جرحها من قبلته , حتى النافذة لم أشرعها فبينني وبين النسيم غضاضة فبالأمس حين خرجت عند الفجر لجلب الحليب من دار العجوز عبث بشعري بعدما صفتته زهاء ساعة من الزمن وعطري مزق رانحته عبثاً , صادفني بائع الكعك , هذا البائع لا داعي لأقيس معايير الضمير عليه فهو يغطي الكعك بالسهمسم رياء للأطفال وجلباً لهم وربما تكون الخميرة عفنة أو قد انتهى مفعولها , اتجهت للبحر وللبحر شجون في مده يمتص أرصاصات كل من حوله , لا يشكو ولا يتدمر , صاحب لنفسه , غاضب لذاته , هادئ للآخرين , حنون معطاء , اقتربت من الشاطئ , كان هناك

شاباً تبدلت هيئته للفقر أشعث الشعر , أغبر الوجه , قاطب بين حاجبيه , جلست جواره , لم يلتفت , كان يخط في الرمل حفنة مشاعر ترجمها بالأحرف , سألته:

أمن زمن بعيد أنت هنا , لم يلتفت ولكنه أجاب: أنا هنا منذ ولد البحر من رحم اليابسة , قلت : ولماذا أدت ظهرك للمعمورة؟ قال : لأنها بلا سكان.... قلت بدهشة : وهذه الناس.... رد : بلا إحساس :... وكيف يولد الإحساس :... سلي البحر ... سلي الموج .. سلي النورس: ... والبشر... أي بشر ...؟ أرجل تتحرك ... رؤوس بلا أعين ... وصدور بلا أفئدة ... وشرابين بلا دم... وماذا تعمل ... وما هي صنعتك ...؟ أكتب للحياة ...

الآن فكرت بالحياة ... وتتحدث عن الحياة ... أتحدث عن الحياة القادمة ... وليس عن الحياة التي مشيت بالأمس .

ما أسمك ...؟ لا داعي فأسمي موجود مع أناملي.

كيف لا أفهم ...؟

لأنك من الحياة الفاتنة ...

بالله من أنت

رد وهو يختفي ... أنا الضمير ...



جان كورد، صوب معالجة تاريخية جادة للأوجلانية



الأوجلانية والآتورية (ج 2)

"الذين انفصلوا عنا، يمكنهم توجيه النقد لي ولأفكاري" (الزعيم المعتقل عبد الله أوجلان)

في البداية سأستخدم في هذه المقالات عبارة "السيد (أبو)" للاختصار، عوضاً عن الاسم الكامل للزعيم المعتقل عبد الله أوجلان، و...

لا ينكر أن أحد الذين تحمسوا جداً للكشف عن حقيقة مصطفى كمال هو السيد (أبو) نفسه الذي انقلب فيما بعد إلى أحد عشاقه الفكريين، فقد كان يفضح الدعم الشيوعي لمصطفى كمال في الحوار الذي قام به ماكارينكو فاديم" معه من جريدة "توفو فيرما": ((كانت مواقف لينين تكتيكية تجاه مصطفى كمال. إلا أن ستالين أولى هذا التكتيك أهمية بارزة وجعله بمثابة سياسة الدولة. هكذا تعمقت الأمراض، وخسرت الاشتراكية الكثير الكثير. وبالطبع يحظى تحول هذه المساعدة من تكتيك إلى استراتيجية بأهمية قصوى بالنسبة للشعب الكردي، ذلك أنه تكمن فيها نهاية الشعب الكردي والمجازر المطبقة من قبل الفاشية التركية. هكذا - لو تنبهنا للأمر- يتحول مصطفى كمال إلى فاشي، ويتشكل النظام الفاشي في تركيا حتى عام 1940 مع مساعدة السوفييت. قامت التمردات في عموم كردستان خلال أعوام 1925-1940 لثُمَّع من قبل مصطفى كمال بلا رحمة وبمساعدة الامبريالية له في جميعها على وجه التقريب من خلال ارتكاب المجازر بحقها. بينما يتعرّض شعب للفناء بالمجازر من جانب، كان مصطفى كمال يتظاهر من الجانب الآخر أمام السوفييت والامبريالية بأنه صديق لهما على السواء. أي أنه ينال المساعدة الكبرى من الطرفين. ويقوم مصطفى كمال بعقد الاتفاقيات مع الانكليز في عامي 1920-1921 بغرض تبعثر الاشتراكية..)) أنظر الرابط الإلكتروني: <http://www.wata.cc/forums/archive/index.php/t-8802.html>

ويرى السيد (أبو) في رسالته من السجن (التعنت على مفهوم الدولة القومية الفظة يؤدي إلى الفاشية!) بأن مصطفى كمال كان يتصرف بعقلانية وواقعية في حياته السياسية، أي بمعنى أن سياساته الاجرامية تجاه الشعب الكردي، لم تكن خبط عشواء، أو لعل في العقل والفهم، كما تقول العرب: ((يقولون بأن مصطفى كمال كان تركياً مجنوناً، لكن، ليس هنالك أي ترابط، فمصطفى كمال

لم يكن مجنوناً بتاتاً. عكس ذلك فقد كان قد تصرف بعقلانية وواقعية إلى أبعد الحدود. و لم يقم أبداً بأي حملة مجنونة من شأنها أن تؤدي بتركيا إلى الفواجع)) أنظر الرابط الالكتروني لموقع الحوار المتمدن:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=99949>

ويجد السيد (أبو) مصطفى كمال محارباً للنزعات التي كانت تضر بمستقبل تركيا، فكتب يوم 2007/6/20 من سجنه تحت عنوان (إن أرادت تركيا حل مشاكلها عليها التحالف مع الأكراد): ((حارب مصطفى كمال مفهومين: الأول مفهوم (بان توركيزم) والثاني (بان اسلاميزم)، وكذلك سعى إلى تصفية الإسلاميين، لذلك يقولون عنه "ماسوني" مع العلم أنه سعى إلى تصفية الماسونية أيضاً.)) وفي الحقيقة إن السيد (أبو) يعارض نفسه بنفسه، فقد قال عن مصطفى كمال هذا قبل اعتقاله في الحوار الذي أجراه معه الصحافي نبيل الملحم ما يلي: ((فولده من سالونيك، وليس في شخصية مصطفى كمال أية إشارة إسلامية.. وهو الذي يحتل الدرجة /33/ في المحفل الماسوني...)) (سبعة أيام مع أبو: ص 119)، فكيف بماسوني يحارب الماسونية، وكيف بمتعصب للتركية إلى درجة الإقدام على محاولة واسعة لابادة الشعب الكردي يكون محارباً ل (بان توركيزم)، وهو الذي يحمل لقب (أتاتورك)؟ الصحيح في هذا فقط، هو أنه كان عدوياً لدوداً للإسلام وللشعب الكوردي وليس للعنصريين الطورانيين أو الماسونية...

وأمام المشهد الأليم للقمع المنظم للثورة الكوردية عام 1925 نستغرب كيف يثير السيد (أبو) الشكوك حول علاقات الشيخ محمد سعيد النقشبندي (الشيخ سعيد بيراني) بالانجليز، في حين أن المؤرخين من أمثال آرسترونغ وهسرتيان وغيرهما يؤكدون أن الامبرياليين، الانجليز والفرنسيين، والسوفييت أيضاً – حسب ما ذكرناه من أقوال السيد (أبو) نفسه - ساندوا مصطفى كمال ضد الأكراد ولقمع انتفاضتهم تلك.

يقول السيد (أبو) في احدي رسائله من سجن عمراني - 2008/1/10: ((أنا لا أستطيع القول بأن "الشيخ سعيد" و"سيد عبد القادر" عملاء للانكليز ولكنهم لم يستطيعوا رؤية الألاعيب الانكليزية وتحولوا إلى آلة للسياسات الانكليزية (!). كما هو معروف أن "سيد عبد القادر" أوقع في اللعبة معتقداً أنه يلتقي بالانكليز الذين كانوا في الحقيقة عملاء مصطفى كمال الذين أرسلهم في زي عملاء الانكليز، وتم إعدامه لهذا السبب. في الحقيقة لم يكن مصطفى كمال شديد العداء للأكراد، فقد تم تورية حقيقة مصطفى كمال عن المجتمع التركي، ففي خطبته في "إزمير" يتحدث عن التفكير في الحكم الذاتي للأكراد، والانكليز كانوا يحاولون التآمر من مصطفى كمال، كما أنهم اكتشفوا وجود البترول في كركوك والموصل، ولهذا كانوا يريدون أخذهما.))

أنظر الرابط الالكتروني لحزب الحل الديمقراطي الكوردستاني (تنظيم حزب العمال في جنوب كردستان):

<http://www.pcdk.org/pcdk/index.php?sid=1328>

ففي هذا الكلام ما هو مخالف تماماً لسياسة قمع الكورد التي هي سياسة الدولة تحت قيادة مصطفى كمال وليس أي زعيم آخر، وتلميح بأن السيد عبد القادر، الزعيم الكوردي البارز، قد كان غيباً لدرجة الالتقاء بعميل كمال تركي بدلاً عن المبعوث أو العميل الانجليزي!!! أهدأ تمهيد لجعل الثورة الكوردية عميلة وخائنة ولتيرنة مصطفى كمال من جرائمه ووحشيته؟

حيث يقول عن الكورد في مرافعته الشهيرة إلى محكمة حقوق الإنسان الدولية (11 نيسان - 28 آب 2001) (من دولة الكهنوتية السومرية نحو الحضارة الحديثة): ((كذلك شاركوا في حرب التحرير وإنشاء الجمهورية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، كعنصر أصيل وشعب منقذ ومؤسس، ثم دخلوا مرحلة التمرد مرة أخرى بعد أن قام النظام الجمهوري بتخريب نظام الإمارة والعشائر وأدى ذلك إلى وضع تخريبي كبير بالنسبة لهم.)) (أنظر الترجمة العربية، ص 326-327) ويعتبر السيد (أبو) حرب أتاتورك من أجل تثبيت "الجمهورية الديمقراطية" حرباً للأتراك والكورد معاً، وإرادة مشتركة للشعبين، في حين أنها كانت للترك مغماً وللكورد مغماً، فيقول: ((ضمن إطار هذه العملية، تكون حرب التحرير الوطنية التي تطورت بقيادة مصطفى كمال معتمدة على الإرادة المشتركة للشعبين التركي والكوردي، هي حرب تقدمية ودائمة، وتبنت الخصائص الإيجابية للحضارة الأوروبية.)) (المصدر السابق: ص 389)

ولايتوقف السيد (أبو) عند هذا الحد، بل يتماهى في موقفه الموالي لمصطفى كمال بصدد الثورة الكوردية التي أكد المؤرخون المنصفون على كونها "حركة تحرر وطني"، فيقول: ((وأما الحادثة الأكثر إيلافاً، فقد تمثلت في التمرد الذي قام بقيادة الشيخ سعيد عام 1925، فقد أرادت إنكلترا أن تبقي منطقتي الموصل وكركوك خارج الميثاق الملي، بينما تسعى الجمهورية التركية بقيادة مصطفى كمال إلى إبقائهما ضمن حدود الميثاق الملي ولا تتخلى عن حقها في المنطقة، كان الأتراك والكرد يرغبون بتطبيق ما يقتضيه الميثاق الملي، في هذه الأثناء تدخل اللعبة الاستعمارية الإنكليزية ذاتها، وكانت كافة الترتيبات جاهزة لضرب أكثر من عصفور بحجر واحد.)) (المصدر السابق: ص 392)

ويرى السيد (أبو) بأن: ((استخدام التمردات ذات القيادة الإقطاعية، تعتبر حادثة سيئة الفال بالنسبة للجمهورية.)) (المصدر السابق: 434) وقبلها بجملة: ((تم استبعاد الكرد وإنكارهم في المرحلتين السابقتين للجمهورية بسبب التمرد والمفهوم القومي،

رغم كونهم حلفاء استراتيجيين عند تأسيس الجمهورية، كان قائد التحرر الوطني مصطفى كمال قد أعلن عند تنظيمه لحركة التحرر، الأتراك والكرد كحلفاء استراتيجيين يحتاجون لبعضهم البعض كما الظفر واللحم.))

ماذا سيفهم الأوروبيون الذين عليهم محاكمة السيد (أبو) والدفاع عنه حقه كزعيم حركة تحرر وطني من هكذا كلام؟ بل ماذا سيفهم الناس جميعاً تجاه ثورة شعب، وتجاه قامع بالحديد والنار لتلك الثورة؟

ومثل هذا التناقضات الصارخة نجدتها أيضاً لدى مراجعة المواقف الأوجلانية قبل الاعتقال وبعده، تجاه مسألة الديمقراطية و"الجمهورية الديمقراطية"... وحتى لا يطول الحديث أكثر نكتفي ببعض شذرات المقولات الهامة للسيد (أبو) الذي تسدل "قدسية شخصيته" لديهم الحجاب على أفكار وعقول بعض مثقفينا مع الأسف، فيرفضون إجراء أي تقييم موضوعي وأي معالجة تاريخية لنصوصه "المقدسة!"، ويرون في عقد أي مقارنة بين ما كان يقوله السيد (أبو) من قبل وما شرع في التركيز عليه بعد اعتقاله، جريمة بحق الفكر الأوجلاني، الذي يجدونه في كل الأحوال سامياً وموحداً لم يطرأ عليه تحريف أو تغيير أو تشويه.

فلنقرأ معاً ما كتبه السيد (أبو) في دفاعه هذا: ((إن الدولة الانفصالية لا تشكل حلاً، ولا الإنكار ولا الحملات العسكرية، بل الجمهورية الديمقراطية التي تكون الخيار المنظم وذا معرفة للمواطنين الأحرار الذين يمتلكون حقوقاً متساوية في كافة المواضيع، إن ذلك ليس انفصالاً بل هو الوحدة الأخوية والاستفادة من جميع الحقوق.)) (ص 435)

ويتهم المطالبين بالدولة القومية أو بالفيدرالية بالسفسطة، ومنه تعلم بعض مثقفينا اتهامنا أيضاً بالسفسطانية، إذ يقول: ((وهناك بعض المواقف القومية الشوفينية التي تعبر عن هذه الديماغوجية بشكل دائم، فهؤلاء يطرحون هذه السفسطات لأنهم لا يفهمون أن الديمقراطية الحقيقية هي نظام أئمن من الدولة والفيدرالية وتقدم حقوقاً أكثر منهما، وتأتي قوة الديمقراطيات من قدرتها اللا محدودة على الحل، وخاصيتها التي تحقق الوفاق الائتلافي الواسع، وربما أمكن التحدث عن خطورة الانفصال والفيدرالية لو لم تكن الديمقراطية نظاماً أرقى منهما...)) (المصدر نفسه: ص 435)

وعليه ف((إن المفهوم القومي التركي والعربي والإيراني التابع والمزدهر في الشرق الأوسط حديثاً، يمتلك مزايا كثيرة مقارنة بالمفهوم القومي الكردي البدائي...)) (ص 462) لدى الزعيم المعتقل (أبو)...

نكتفي اليوم بهذه الحلويات عن الجمهورية الأتاتورية المظفرة وقاندها الكبير (أتاتورك) وعن "خيانة شيوخ الكورد له"، نقدّمها من مخبز أصيل للأتباع الذين لا يستطيعون مواجهة الانحراف الواضح عن خط الثورة التي راح ضحيتها حتى منات الألوف من أبناء وبنات شعبنا، والتي جعل الجيش التركي بسببها كوردستان دار خراب ودمار ودماء وأنين، منذ تأسيس حزب العمال الكوردستاني، وانطلاقة أفكار (الاستقلال) والسخرية من أي حل آخر دونه، أم يكفي هذا للانتقال إلى الجوانب الأخرى من سياسات وأفكار الزعيم المعتقل؟

من أجل الاستمرار بجدية في هذه المداخلة ل"معالجة تاريخية" للفكر الأوجلاني، أكتفي في هذه الحلقة هنا، ولكن أبيت للقارئ الكريم النقاط الأخرى التي سأنتطرق إليها في الحلقات الأخرى إن شاء الله :

-الأوجلانية والدين

-الأوجلانية والقضية الكوردية والثورة

-الأوجلانية والتعامل مع الرفاق

-الأوجلانية والسياسة الدولية

-الأوجلانية والحركة السياسية الكوردية

وقد تسبق نقطة الأخرى حسب الامكانات والظروف التي أكتب فيها... وآمل أن يساهم الأنصار والمعارضون معاً في القاء مزيد من النور على "الأوجلانية" التي لعبت ولا تزال تلعب دوراً هاماً في صراع شعبنا ضد أعدائه من أجل الحرية والحياة الكريمة في سلام وأمن واستقرار على أرض وطنه كوردستان. وأن يصححوا أخطائي التي أقع فيها لدى الاستعانة بالنصوص والأقوال والمداخلات إن وجدت. والله ولي التوفيق



Kurdish organization for the defense of human rights and the general liberties in Syria (DAD)

كل إنسان، على قدم المساواة، التامة مع الآخرين، الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحيدة، نظراً منصفاً وعلنياً، للفصل في حقوقه والتزاماته وفي أية تهمة جزائية توجه إليه. **المادة العاشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**

الناس جميعاً سواء أمام القضاء. ومن حق كل فرد، لدى الفصل في أية تهمة جزائية توجه إليه أوفي حقوقه والتزاماته في أية دعوى مدنية، أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية، منشأة بحكم القانون....
الفقرة الأولى من المادة / 14 / من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

تفصل السلطة القضائية في المسائل المعروضة عليها دون تحيز على أساس الوقائع وفقاً للقانون ودون أية تعقيدات أو تأثيرات غير سليمة أو أية إغراءات أو ضغوط أو تهديدات أو تدخلات مباشرة كانت أو غير مباشرة من أي جهة كانت أولاي سبب.
الفقرة الثانية من مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية

جلسة جديدة لمحاكمة الناشط الحقوقي السوري البارز

المحامي الأستاذ هيثم المالح أمام محكمة الجنايات العسكرية الثانية بدمشق

عقدت اليوم الخميس 13 / 5 / 2010 محكمة الجنايات العسكرية الثانية بدمشق جلسة جديدة لمحاكمة، الناشط الحقوقي السوري البارز المحامي الأستاذ هيثم المالح والدته زينب تولد 1931 دمشق - ساروجة، محل ورقم القيد قولي خ-114

وكانت الجلسة مخصصة لمطالبة النيابة العامة العسكرية، حيث طالبت باسقاط الدعوى العامة بحقه بجنتي ذم القضاء وإذاعة أنباء كاذبة في الخارج من شأنها أن تنال من هبة الدولة وفق أحكام المادتين (376 و 287) عقوبات عام لشمولهما بأحكام مرسوم العفو العام رقم (22) لعام 2010 وعملاً بأحكام المادة (436) أصول المحاكمات الجزائية، وتجريمه بجناية نقل أنباء كاذبة من شأنها أن توهن نفسية الأمة المنصوص عنها والمعاقب عليها وفق أحكام المادة (286) بدلالة المادة (285) عقوبات عام والحكم عليه من أجل ذلك بالعقوبة المقررة قانوناً لهذا الجرم.

وقد طالب وکلانه القانونيين بإمهالهم لتقديم الدفاع وكذلك فقد اشتكى الأستاذ المالح من عدم سماح إدارة السجن له باللقاء مع وکلانه منفرداً لمناقشة التهم الموجهة إليه وصياغة مذكرة الدفاع وقد طلب من رئيس هيئة المحكمة بالسماح له بالالتقاء مع وکلانه القانونيين في مقر المحكمة كون أن إدارة السجن لم تسمح له بخصوص ما ذكرناه. وقد استجاب رئيس الهيئة الطلب وسمح لخمسة من وکلانه بالالتقاء به في مقر المحكمة وتم تأجيل المحاكمة ليوم الخميس 3 / 6 / 2010 لتقديم الدفاع.

وقد حضر جلسة المحكمة عدد كبير من الناشطين السياسيين والحقوقيين وهيئة الدفاع عن الأستاذ المالح، ومن خارج سوريا حضر جلسة المحاكمة كل من المحامية هدى عبد الوهاب المدير التنفيذي للمركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة - مصر، والمحامي ربحي العطيوي رئيس مركز صوت القانون - الأردن.

يذكر أن المحامي الأستاذ هيثم المالح اعتقل في يوم 14 / 10 / 2009 من قبل إدارة أمن الدولة بدمشق، وتم تحويله فيما بعد إلى القضاء العسكري، حيث مثل أمام النيابة العامة العسكرية بدمشق بتاريخ 21 / 10 / 2009

إننا في المنظمات الموقعة على هذا التصريح، نكرر إدانتنا للمحاكمات السورية التي تجري بحق الناشطين السياسيين والحقوقيين... السوريين، ونؤكد مرة أخرى على ضرورة إصدار عفو عام عن جميع المعتقلين والسجناء على خلفية أرائهم ومعتقداتهم السياسية والحقوقية والدينية...، والعمل على إجراء التحولات الديمقراطية في كافة مجالات الحياة، مثل: حرية الرأي والتعبير والصحافة والنشر...، والعمل على تحقيق استقلالية القضاء وسيادة القانون وطي ملف الاعتقال السياسي نهائياً

المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سوريا (DAD)

منظمة حقوق الإنسان في سوريا - ماف * اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا - المرصد

kurdmaf@gmail.com www.hro-maf.org Dadhuman@gmail.com www.DadKurd.co.cc

بيان إلى الرأي العام

يا جماهير شعبنا الكردي في كل مكان .. أيتها القوى والأطراف الوطنية الشقيقة والصديقة يزداد النظام الإيراني مع الأيام تعنتاً و إسرافاً في مواجهة الأصوات المعارضة والناشطين السياسيين ذوي الرأي والعاملين في مجال حقوق الإنسان دون أن يصغي لمطالب بوجوب إحقاق الحق رفع الغبن , والكف عن سياسة البطش والتمثيل بما في ذلك أشدها فتكا و المتمثلة في عقوبة الإعدام , فقد نفذت السلطات الإيرانية هذه العقوبة بحق خمسة من الناشطين الكورد, مما ألهب الشارع الكردي في إيران غضباً و دفع بمئات الألوف بالتظاهر والتنديد.

إننا ومن منطلق دفاعنا الثابت عن حقوق الإنسان , وعن حق شعبنا الكردي في التمتع بهويته القومية والثقافية وحقوقه السياسية المشروعة في إيران , نشجب مثل هذه السياسة الصارمة وترفع صوتنا عاليا لكل الأحرار والمناضلين والشرفاء في العالم داعين إلى رفض سياسة القمع و التنكيل , والدعوة إلى حوار مدني سلمي حول الأسس العادلة لقضية شعبنا المناضل ومكافح . 2010/5/11

المكتب السياسي للبارتي الديمقراطي الكردي

هذه النشرة: نحاول في هذه النشرة السياسية كسب الكتاب الكورد والسوريين المعروفين بكتاباتهم ودراساتهم الهامة التي تؤثر في وعي شبابنا, ومستقبل المعارضة السورية, وبخاصة أولئك الذين يترفعون عن حملات التشهير الشخصية ويحاولون الكتابة - قدر الامكان - بموضوعية وبجرأة في مختلف الموضوعات السياسية التي لها علاقة مباشرة بالمجتمع الكردي خاصة والسوري عامة وبسياسات النظام العدوانية تجاه شعبنا... ونعتذر عن نشر الموضوعات الأدبية, كما نعلن بأننا لا ننشر المواد التي فيها تجديف ديني بحق أي ديانة أو أتباع أي منها...

مسؤول التحرير: جان كورد

<http://peyam.eu> kurdistanicom@yahoo.de cankurd@email.com

ارسلوا رسائلكم إلى

DUSK, P.O.Box: 410 120, D-53023 Bonn

للاتصال تلفونياً: (+49) 01638698159

ساعدونا لتطوير هذه النشرة من كل النواحي

لتصبح نشرة لائقة بنضالنا الوطني الديموقراطي